

النظرية الخليلية بين المعارضة والتأييد

طالب دكتوراه - كلية الدراسات العليا
جامعة زالنجي

أ. محمد التوم أحمد إبراهيم

أستاذ مشارك - قسم اللغة العربية - كلية التربية
جامعة النيل الأزرق

د. محمد الأمين حسين إبراهيم عبد الله

المستخلص:

لكل علم من العلوم يقوم عليها ويحمل موجهاتها متأثراً بمفهومها ويحمل مضامينها ويستند عليها في الجوهر والمضمون ويتمثلها تمثيلاً ملحوظاً فإن النحو العربي يقوم علي (نظرية العامل) الي إن نسبت الي الخليل ابن احمد وسميت النظرية الخليلية ومنها عنوان الدراسة (النظرية الخليلية بين المعارضة والتأييد) وتناولت الدراسة تعريف العوامل وحقيقتها وفلسفتها وما جلبته النظرية وعدد من المؤيدين والمعارضين لها، أهمية الدراسة تمكن في أنها مبحث الحوار والخلاف والجدل بين علماء النحو العربي في الحاضر والمستقبل حيث إنها أدت الي نضج النحو العربي واكتماله وهدفت الدراسة الي بيان الاصول التي استندت عليها وما جلبته النظرية من خلاف مع التعريف بالنظرية الخليلية، اتبع الباحث التاريخي الوصفي التحليلي معتقدا انها المناسبة، ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة لنظرية الخليل أصول محكمة استندت عليها وتسببت في نجاحها ، ثم تمكنت النظرية من وصف الألفاظ العربية و التراكيب وصفا دقيقا فان هدم نظرية الخليل يعني هدم النحو العربي برتمه ومن خلال ما نلاحظ من الدراسة نوصي بمزيد من الدراسة في موضوع فلسفة العامل وانواعه ونوصي بمزيد من المراجعة لأصول نظرية الخليل ، ومزيد من الدراسة في موضوع حجج المؤيدين ودعاوي المعارضين .

الكلمات المفتاحية: النظرية، العامل، المعمول، التأييد، المعارضة

The Khalilic theory opposition and support

A. Mohammed Altom Ahmed Ibrahim

Dr. Mohamed Alamin Hussein Ibrahim

Abstract:

Every science is built upon guided by, and profoundly influenced by its underlying concepts, Arabic grammar similarly is founded on the "Theory of the factor" attributed to Khalil ibn Ahmad and thus called the Khalilic Theory, This study titled The Khalilic Theory: Between Opposition and Support examines the definition nature, and philosophy

of the factor explores the theory's contributions and analyzes the arguments of its proponents and opponents, The study's significance lies in its exploration of the ongoing debate among Arab grammarians a debate that has contributed to the maturity and completeness of Arabic grammar, The study aims to elucidate the foundational principles of the theory and the controversies it generated, Employing a historical, descriptive, and analytical approach, the study concludes that the Khalilic theory rests on sound principles that explain its success, The theory provides a precise description of Arabic words and structures therefore, dismantling the Khalilic theory would mean dismantling Arabic grammar as a whole, Based on this study we recommend further research into the philosophy and types of factor a re examination of the Khalilic theory's foundational principles and a deeper investigation into the arguments of both its supporters and detractors.

Keywords: Theory, factor, Object, Support, Opposition

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي خير البرية أجمعين نبينا ورسولنا سيد الأولين والآخرين محمد بن عبدالله وعلي آله وصحبه وسلم.

إن الذي أراد البحث في كتب التراث العربي وخاصة النحو، لا بد له من أن يتعرف علي (النظرية الخليلية) وهي التي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي ونسبة إليه وهي المسماة بـ(نظرية العامل) حيث جابت أرجاء العالم في مجال النحو العربي وكان لها السبق في إظهار الملامح البحثية لدى القدماء العرب واثمها العلماء من بعده امثال سيويوه في كتابه(الكتاب) الذي وصف بأنه قرآن النحو، وكُتِبَ النحاة بعده إذ وضحت القوانين والقواعد والأصول النحوية التي من خلالها ومن خلال تطبيقها يمكن ضبط اللسان عند الحديث والقراءة واليد عند الكتابة.

فإن كتب النحاة السابقين لم تهمل ضبط اللغة وتوضيح مقاصدها وابرار دلالاتها وترسيخ مفاهيمها، ووضعها في اطار يضمن لها السلامة والاستمرارية والاطراد دائماً، ويبعدها عن الخلل والاضطراب والاشكال، ولم يكن اهتمامهم بنظرية العامل شيئاً مستغرباً من تلك العقول، فالذي سُمع وُجُمع ووضَحَ ورسَخَ وأبان وأهدى، يستحيل عدم إدراكه للنظام اللغوي كاملاً.

إن نظرية العامل هي التي زالت العوائق وأوضحت الفوارق التي تُعد عبئاً كبيراً علي دارسي اللغة العربية وهي التي وضحت غوامض عديدة وخفايا فريدة وظواهر جديدة بأبناات طلاسَم وأسرار كثيرة ولا زالت ومنها جعلت عنوان دراستي: النظرية الخليلية بين المعارضة والتأييد، حيث أنها أعانت النحاة علي تفسير مكونات الجملة، والظواهر الإعرابية وما يحدث داخلها من تغيير وتتجلى أهمية هذه الورقة في بيان أهمية العامل بالنسبة للدرس النحوي، والمكانة العالية

المرموقة ذات الأهمية التي حظى بها في نفوس النحاة المتقدمين والمحدثين منهم، ومن الأسباب والدواعي التي دعنتني إلي البحث فيه، كثرة الآراء حول العامل وجمع ليف من المصنفات فيه، وتضارب الأقوال حوله، وما قدم من اسهامات لتبسيط وتيسير النحو العربي، بوضع القواعد الراسخة، كما أننا في محور السؤال، ماذا جلبت نظرية العامل؟ حيث قادنا السؤال إلي التعرف علي حقيقة العامل وبنيته، ثم أصول النظرية وفلسفتها، ومسوغاتها، وأنواع العوامل ومآزج منها، وعلاقة العامل بالعلة النحوية، وشيء من آراء بعض المؤيدين وبعض المعارضين.

الدراسات السابقة: فإن الدراسات السابقة التي تلمست هذا الموضوع، وأحسب أنها مقدره وذات بال وهي:

1. أحمد بن سليمان الشمري، العامل النحوي والتصرف الإعرابي، مجلة كلية العلوم، العدد146، يوليو2023م، ماجستير لغة عربية في النحو والصرف، طالب دكتوراه في كلية الآداب جامعة الكويت، ورقة بحثية.
2. فاطمة محمد أمين عمري، نظرية العامل دراسة التراكيب في النحو العربي، الجامعة الهاشمية، كانون أول2002م، بحث لنيل درجة الماجستير.
3. عيسى أخضري، مسعودة نؤجم، أثر نظرية العامل علي النحو العربي، مجلة التراث العدد26، المجلد الأول، ورقة بحثية لنيل درجة الدكتوراه.
4. محمد الطيب البشير بابكر، نظرية العامل في النحو العربي، جامعة الخرطوم كلية التربية قسم اللغة العربية، ورقة بحثية لنيل الأستاذية.
5. وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي، عرضاً ونقداً، دار الكتاب الثقافي، ط2-2014م.

المنهج الذي أتبعه الباحث: أتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي. موضوع الدراسة: النظرية الخليلية بين المعارضة والتأييد، البحث في نظرية العامل، والخلاف حولها ومما تتكون النظرية وتأثيرها علي النحو العربي.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي الوقوف علي حقيقة نظرية العامل ومدى أهميتها.

مشكلة الدراسة:

النزاع حول نظرية العامل من تأييد ومعارضة لها.

أسئلة الدراسة:

علي ماذا تستند نظرية العامل؟ ما هي فلسفة نظرية العامل؟ ما حقيقة العامل؟ ولماذا نسبت إلي الخليل بن أحمد الفراهيدي؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهميتها في الأتي:

افادة الدارس في التعرف علي العامل والمعمول والعمل.

افادة الدارس في التعرف علي حقيقة العامل وفلسفته

افادة الدارس في التعرف علي أثر العامل علي بعض نواسخ الابتداء والسياق اللغوي.
 افادة الدارس في التعرف على آراء الناقدین للنظرية ومبرراتهم وكذلك التعرف على دفعات مؤيد بها

النظرية الخيلية بين المعارضة والتأييد:

نسبة النظرية إلي الخليل بن أحمد الفراهيدي: تعرّف النظرية الخيلية الحديثة نفسها للأوساط العلمية العربية والدولية بالانتساب إلي أحد الأعلام العرب، الذين أسسوا دعائم البحث العلمي في ميدان اللسان العربي، ألا وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو من رجال الرعيّل الأول من اللغويين العرب، الذين تميزت جهودهم وأفكارهم بالأصالة التامة، كما تعززها النظرية الخيلية، ومعني ذلك أن الخليل وطبقته لم يقلدوا أحداً من الأمم المجاورة فيما عندهم، بل جاءوا بشيء جديد علي غير مثال سابق، وكان هذا الجديد مبدئاً وخلافاً في الوقت نفسه ومعني بالنظرية الخيلية نظرية العامل.⁽¹⁾

العامل لغة: هو من عمل يعمل وهو عامل، وقيل كثرة الانتاج من عوامل الرخاء، وفي الحساب العامل: هو العدد الصحيح الذي يُقسم عدد صحيح آخر بدون باقي، وكذلك العامل: هو من يعمل في مهنة أو صناعة وكذلك العامل: هو الذي يتولي أمور الرجال في حالة ملكه وعمله، وأيضاً العامل هو الذي يأخذ الزكاة من أربابها.⁽²⁾

العامل اصطلاحاً: قال ابن الحاجب: العامل: هو ما يحدث النصب أو الرفع أو الجزم أو الخفض فيما يليه والعوامل هي: الفعل وشبه الفعل والأدوات التي تنصب المضارع وتجزمه، وأيضاً عرف العامل: هو ما به يحصل أحد هذه المعاني المقتضية للإعراب، وإقتضاؤه أما تمام الحركات أو سوى الفتحة أو الكسرة، وأما تمام الحروف أو سوى الواو أو الألف⁽³⁾ وعرفه سيبويه: هو الذي يعطي الكلمة معناها من خلال العلامة الإعرابية التي تُعد قيمة خلافية فتمنع حدوث اللبس في الجملة العربية.⁽⁴⁾

تعريف العامل: عرفه الرماني: حيث قال: عامل الإعراب هو موجب للتغيير في الكلمة علي طريقة المعاقبة لاختلاف المعني، وكذلك عرفه الجرجاني: إن العامل هو ما أوجب كون آخر الكلمة علي وجهة مخصوصة من الإعراب، وعرفه ابن بشاذ: حيث قال العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جزم أو خفض علي حسب اختلاف العوامل، فالعامل اذن هو الموجد المنشئ لشيئين اثنين هما: أ/العلاقة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة وتدل علي حالتها الإعرابية، وهذه العلاقة حركة أو حرف أو سكون أو حذف، ب/الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جزم أو جر.⁽⁵⁾ رأي الباحث: إن كل مبتكر أو مخترع أو صانع في الغالب ينسب إليه اسم ما صنعه أو تأخذ لقبه مثل المفضليات والأصميات وغيرها، فنسبة النظرية إلي الخليل كغيره من العلماء، أما العامل نفسه فهو قرينة توجد داخل الجملة لا يراها إلا أهل العلم والمعرفة لأنها لا ترى لغيرهم، فعند تصريف الكلمة يعرف العامل لغة، أما اصطلاحاً فهو شيء يؤثر في غيره تأثير الحمى في الجسد فتحدث المرض مثلاً.

حقيقة العامل: اختلف العلماء في حقيقة العامل إلى ثلاثة مذاهب:

ذهب أكثرهم أن العامل هو الكلمات، أو المعاني في الكلمة نفسها، تحمل بين طياتها قدرة علي التأثير في كلمة أخرى وعدة كلمات، فتحدث فيها الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض مثل: ذهب زيدٌ، فإن ذهبَ نفسها هي التي أحدثت الرفع في زيدَ التي اجتلبت العلامة الإعرابية فيها وهي الضمة، وأحياناً لا يكون العامل كلمة بل معني من المعاني بالقلب ولا ينطق به، فالمعني أيضاً له القدرة علي ايجاد الحالة الإعرابية، والعلامة الدالة عليها كما هو الابتداء الذي يرفع المبتدأ، إذا قلت: المؤمن صادقٌ هذا هو المفهوم البصري.

ذهب ابوالفتح عثمان بن جني، إلي أن العامل هو المتكلم، إذا قلت: ضرب سعيدٌ جعفرًا، فإن ضرب لم تعمل شيئاً وهنا لم تحصل من قولك (ضرب) غير اللفظ بالضاد والراء والباء علي صورة (فَعَلَ) فهنا هو الصوت لا يجوز أن يكون منسوباً إليه فعل.

ذهب ابن مضاء القرطبي إلي أن العامل الذي يحدث حركات الإعراب إنما هو المتكلم نفسه، وقبل أن يدي برأيه هذا ذكر أن ما يراه سيويوه في حركات الإعراب وهو أن هذه الحركات ناجمة عن العوامل وعقب ابن مضاء عن ذلك بقوله: ذلك بين الفساد، وابن مضاء لا يتفق وجمهور النحويين في هذا الشأن إذ تراه في مباحثة النحوية يرفض العامل النحوي ولا يقر بوجوده⁽⁶⁾ رأي الباحث: أنا أرى الصواب عند جمهرة العلماء، وأقول أن العامل هو الكلمات أو المعاني في الكلمة نفسها لأن وضع الكلمة فعل كان أو اسم أو حرف له القدرة علي توجيه إعراب الجملة وبدخله المعني المنشود الذي يريده المتكلم فأنا أشاطرهم الرأي وأقف خلفهم مؤيداً لهم.

بنية العامل: تنقسم العوامل إلي لفظية ومعنوية، وبنوا العوامل اللفظية حسب أقسام الكلام إلي: اسم، فعل، حرف، وإلي عوامل قوية وأخرى ضعيفة، وعوامل أصلية وأخرى فرعية، أما العوامل المعنوية فهي تمثل حالات خاصة بخلاف اللفظية فهي أعم كالابتداء والصرف والمخالفة، لقد لاحظ النحاة من خلال دراستهم للتراكيب اللغوية، إن الأفعال عاملة بالأصالة، وأما الأسماء الأصل فيها لا تعمل إذ تنصدرها المعاني إنما يقع العمل وأثره المتمثل في الإعراب عليها، علي أنها قد تعمل إذا تحققت فيها شروط خاصة، أما الحروف فتعمل إذا اختصت، كما صنفوا العوامل من حيث القوة والضعف، فالعوامل المعنوية ضعيفة، في حين أن اللفظية عوامل قوية، كما صنفوا العوامل اللفظية إلي قوية وضعيفة، فالفعل أقوي العوامل مطلقاً، إذا هو حدث والبيهي أن ترتبط عدة أو مجموعة من المتعلقات كالمُحدث والمُحدث والغاية والهيئة والزمن والمكان إنه كالمحور وحوله تلتقي هذه المجموعة من المتعلقات وإنها لترجع في معانيها إليه.⁽⁷⁾

أصول نظرية العامل: كما أن لكل نظرية أسس ومبادئ وأصول ترتكز عليها، فإن لنظرية العامل في النحو العربي أصول شيدتها وإني لموجدها علي النحو التالي:

1. الاختصاص: يعد من أبرز الأصول التي ضبطت تلك النظرية، ومفاده أن العوامل كانت مختصة، وما لا يختص لا عمل له فيما بعده، والمقصود بالاختصاص النصب أو الجزم فيما بعده لم يكن مختصاً بدخوله علي الأسماء دون دخوله علي الأفعال

كحروف الجر والرفع والنصب والجرم فيما بعده ما لم يكن مختصاً بدخوله علي الأسماء دون دخوله علي الأفعال معاً إلا أن للأسماء نواصب اختصت بدخولها عليها دون الأفعال كـ(إن) وأخواتها وكذلك الحال في الفعل المضارع، فإن له نواصب تدخل عليه ويمتنع دخولها علي الأسماء وهكذا، فإن معظم العوامل النحوية، اشترط في عملها أن تختص، فهذا أول أصل توصلت إليه نظرية العامل.(8)

2. العامل المتصرف: أوسع عملاً بمعموله من غير المتصرف، هذا الأصل من الأصول الجامعة التي قامت عليها نظرية العامل، فلما كان الفعل عاملاً متصرفاً كان أوسع عملاً من غيره من المعمولات، كالفعل الجامد والحروف تفتفاوت الأفعال في درجة حديثها وتصرفها، فمنها ما هو أكثر تصرفاً كالأفعال التامة، ومنها ما هو أقل تصرفاً كالناقصة أو من الناقصة ما هو أدنى في التصرف كالجامدة، أما الحروف فإنها أقل تصرفاً في معمولاتها من غيرها من العوامل وذلك لجمودها، أو عدم تصرفها، ولذلك لا تقترن (ما) الحجازية العاملة عمل ليس لتصرفها، لأن (ما) حرف و(ليس) فعل وإن كان جامداً.

3. الاستغناء عن المعمول بالعامل: من خصائص اللغة العربية الإيجاز، ويتطلب الحذف، لذلك كثر الحذف في اللغة العربية، ولكن جعل لهذا الحذف ضوابط منها:

أ. دلالة المعني علي الحذف

ب. وجود قرينة تدل علي المحذوف

ج. عدم الاخلال بالمعني

د. ألا يتكلف السامع عناء في معرفة ما يرمي إليه المخاطب، وقد حذفت العرب الجملة المفردة والحرف والحرفين والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل، وفي أغلب الأحيان يكون المحذوف هو العامل، فيكتفي المتكلم في الأخبار أو الإنشاء بالمعمول، فيعي المخاطب الكلام بوضوح ويُسر، ومن ذلك مثلاً قول السائل: ماذا شربْتُ؟ فيجاب عن ذلك (ماء)، فلفظة(ماء) هي معمول الفعل المحذوف وهو(شربْتُ) فالمحذوف العامل وتبقي المعمول.

4. حالات العامل: للعامل ثلاثة حالات وهي: العمل والإلغاء والتعليق، فيما يلي نفضل ذلك.

العمل: يعمل العامل عمله في معموله، فيحدث فيه الإعراب، سواء كان ظاهراً أو مقدرًا، وذلك أن لم يعترضه ما يكفه عن العمل أو يلغيه، مثلاً من العوامل(أن) فهي تعمل النصب في المبتدأ نحو: العلم نورٌ.

الإلغاء: أحياناً يتم إلغاء عمل العامل في معموله، لتغيير طفيف طراً عليه وذلك نحو: إلغا عمل(إن) عندما تخفف نحو: إنَّ هذان لسامران.⁽⁹⁾

ج. التعليق: يتم تعليق بعض العوامل لدخول ما يكفها عن العمل وذلك نحو: تعليق

عمل (إن) بسبب دخول (ما) عليها فتصير (إنّما) لهذا أسموها (ما) الكافة فبدخولها تم تعليق عملها وهو النصب.

د. لا يعمل عاملان في معمول واحد: وهو يعرف باب التنازع في العمل، وهو عبارة عن توجيه عاملين إلي معمول واحد نحو: ضربتُ وأكرمتُ زيداً، فالفعلان هما العاملان المتنازعان في المعمول وهو زيداً، ولا سبيل عند النحاة لأن يعمل العاملان في معمول واحد.⁽¹⁰⁾

فلسفة نظرية العامل: عندما فرغ النحاة من جمع المادة اللغوية أطالوا النظر في حمل المادة المجموعة وما تتركب منه من ألفاظ، والنظر في طبيعة العلاقة التي تربط بين عناصر الجملة (الألفاظ)، واضعين المعني في الاعتبار، قاصدين بتلك الاطالة وادامة النظر ليجاد طريقة تمكنهم من ضبط التعبيرات، وبها تربط مكونات الجملة، وتكون مفسرة لنظامها، ومعين علي كشف العلاقات بين عناصر الجملة، فأهتدوا إلي (نظرية العامل) وهي نظرية تقوم علي فكرة ثلاثية الأبعاد أو الأجزاء، جزؤها الأول: هو العامل: والثاني: هو المعمول، والثالث: هو الأثر أو العمل، أما العامل هو أن تكون الكلمة طالبة لغيرها، أما المعمول فهو أن تكون الكلمة مطلوبة، أما الأثر أو العمل، فهو ما نجم عن ارتباط العامل بالمعمول، ومحل هذا الأثر هو المعمول، وتقوم هذه النظرية علي أصل مؤداه أن العناصر اللغوية التي تحكمها علاقات التأثير والتأثر وهذه النظرية عند النحاة هي أساس لتغيير كثير من الظواهر في الأعراب وما يتعلق به.⁽¹¹⁾ رأي الباحث: العوامل لفظية أو معنوية وتجدها من الداخل منها ضعيفة وبعضها قوي وهذه ميزات تمتاز بها كسائر العلوم الأخرى.

أما أصول النظرية أي ميزاتها أي ما تمتاز به عن غيرها فيعملها الأختصاص أي الخصوصية، والمختص منها هوي القوي الفعال، ويليها المتصرف وهو متصرف في غيره، ومنها جامد وغير متصرف، ومن ميزاتها حذف العامل وابقاء المعمول بدلاً عنه ويحل محله، وللعامل حالات يتصف بها كذلك: كونه يكون عاملاً في غيره وهو الوضع الطبيعي له، ثم الإلغاء: وهو ابطال عمل غيره لسبب من الأسباب والأمثلة كثيرة، ثم التعليق: وهو ايقاف العمل مُعلقاً لدخول عارض من العوارض جعله معلقاً.

أما فلسفته أي فلسفة العامل هو البحث في العلاقة بين الألفاظ المربوطة ببعض المكونات للمعني وضبطها ومفسرة لنظامها موضحة العلاقات الناجمة بين الكلمات.

مسوغات نظرية العامل:

ولاشك أن النحاة لم يبلغوا في حديثهم عن نظرية العامل ما بلغوه، إلا بعد أن طال تأملهم في ظواهر اللغة وامتد بهم أمل الاستقراء، فلاحظوا في التركيب مراعاة الجانب الشكلي أو اللفظي، ورأوا أن بعض المظاهر الإعرابية تخضع لهذا فما حقيقة هذه الظاهرة؟ لقد مرّ بنا أن الإعراب وسيلة تعبيرية في لغة العرب، تحمل أدق المعاني وتبسط أكثر الأفكار خفاءً، ولكننا اضافة إلي ذلك نجد في طبيعة الجملة الإعرابية، نزعة وإضحة إلي الشكلية، أي أن نظام الجملة اللفظي وما ينجم عنه، من علاقات تركيبية يؤثر في الإعراب، تأثيراً سافراً، إلي جانب الأثر المعنوي، والحق أن الإعراب

في اللغة العربية، يرتبط بما يسميه المعاصرون (بنظرية النظم) في بنية اللغة العامة، ذلك أن الأصوات التي هي حركات الإعراب تصحب دوماً قرائن لفظية وتتنظم معها في تركيب خاص، فالأحرف التي تسمى (جاره) يقتزن الاسم بعدها أبداً بحركة الكسر⁽¹²⁾ وإن وأخواتها لا تنفك الأسماء بعدها من النصب والرفع، وقلّ مثل ذلك في التراكيب التي تقتزن فيها الأسماء أو الأفعال المضارعة بالنصب أو الجزم أو الجر، حيث حاول النحويون أن يحددوا لهذه النظم المتعددة مفهوماً خاصاً، لم يستطيعوا أن يخرجوه من علم التوحيد مصطلحهم النحوي فسموا القرينية اللفظية التي تصاحبها في الاسم بعدها أو في الفعل المضارع حركة خاصة سموها عاملاً لفظياً ثم قادهم هذا التأثير لعلم التوحيد أي تصورات ليست لغوية النزعة فزعموا أن هذا العامل مؤثر، وأن له قوة خاصة فأنتهي بهم المطاف إلي افتراضات غيبية حقاً وعلي هذا يكون الإعراب في هذه اللغة استجابة لأحد المؤثرين:

1. مؤثر معنوي تجد فيه الإعراب خاضعاً للمعنى خضوعاً مطلقاً فيكشف عن الفاعلية

والمفعولية والهيئة والعلة والزمان والتفسير والتعجب.

2. مؤثر لفظي تجد فيه الإعراب والايجاز والمعنى، ولا يعبر عنه بل: يخضع للعلاقات

اللفظية في التركيب، ولكن الشيء الجديد هو الحديث عن النزعة الشكلية في نظام

الجملة العربية تلك التي يخضع لها الإعراب في بعض الأحيان وهي دون غيرها⁽¹³⁾

تضع بين النحاة القدماء مسوغاً لابتكار نظرية العامل في دراسة النحو العربي.

رأي الباحث: بعد أن تأمل النحاة في الظواهر اللغوية، بدى لهم أن نظرية العامل وأقرباً،

فلاحظوا في التراكيب الجوانب الشكلية، فظهر لهم أن الجوانب الإعرابية ذات علاقة بالعامل، وهذا

الأمر تلاحظ لديهم فيما رأوه في طبيعة الجملة الإعرابية ونزعتها الشكلية، أي ما يظهر في العلاقات

التركيبية إلي جانب الأثر المعنوي الذي تتركه الجملة الإعرابية.

مفهوم العامل والمعمول والعمل:

متي انتظمت الكلمات في الجملة فمنها ما يؤثر فيما يليه، فيرفع ما بعده أو ينصبه أو

يجره أو يجزمه، كالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول به، كالمبتدأ ينصب الخبر، كأدوات الجزم

تجزم الفعل المضارع، وكحروف الجر تخفض ما يليها من الأسماء فهذا هو المؤثر أو العامل،

ومنها ما يؤثر فيه ما قبله فيرفعه أو ينصبه أو يجزمه أو يجره، كالفاعل والمفعول والمضاف إليه

والمسبوق بحرف الجر والفعل المضارع وغيرها، فهذا هو المؤثر أو المعمول، ومنها ما لا يؤثر

ولا يتأثر، كبعض الحروف نحو: هل - بل - وقد - وسوف - وهلاً وغيرها من حروف المعاني.

والنتيجة الحاصلة من فعل المؤثر وانفعال المتأثر هي الأثر، كعلامات الإعراب الدالة علي الرفع أو

النصب أو الجر أو الجزم، فهي نتيجة لتأثر العوامل الداخلة علي الكلمات ولتأثر الكلمات بهذه

العوامل، وما يتغير آخره بالعامل فهو المعمول، وما لا يؤثر ولا يتأثر فهو العاطل: أي ما ليس

بمعمول ولا عامل، والأثر الحاصل من رفع ونصب أو جزم أو خفض يسمي (العمل) أي الإعراب.⁽¹⁴⁾

ماهية العامل: العوامل هي الفعل وشبه الفعل، والأدوات التي تنصب المضارع أو تجزمه

والأحرف التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، والأحرف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وحرف الجر،

والمضاد، أما شبه الفعل: فهو اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر، اسم التفضيل، الصفة المشبهة، اسم الفعل، وكلها تعمل فيما يليها عمل الفعل فيما يليه، لذلك كانت مشبهة به.
أقسام العامل: له قسمان:

أ. العامل اللفظي: وهو المؤثر الملفوظ.

ب. العامل المعنوي: هو مجرد الاسم والمضارع من مؤثر فيهما ملفوظ، والتجرد هو: من

عوامل الرفع، فالتجرد: هو عدم ذكر العامل وهو سبب معنوي في رفعه.

المعمول: هو ما يتغير آخره برفع أو نصب أو جزم أو خفض بتأثير العامل فيه والمعمولات

هي الأسماء والفعل المضارع.

أقسام المعمول: له قسمان:

أ/ المعمول بالأصالة: وهو ما يؤثر فيه العامل مباشرةً، كالفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره واسم الفعل الناقص وخبره واسم إن وأخواتها وأخبارها، والمفاعيل والحال والتمييز والمستثنى والمضاد إليه والفعل المضارع المبتدأ يكون عاملاً لرفعه الخبر، ويكون معمول بتجرده من العوامل اللفظية للابتداء فهو الذي يرفعه، والمضاد يكون عاملاً لجره المضاد إليه، ويكون معمولاً لأنه يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً حسب العوامل الداخلة عليه، والمضارع وشبهه (ما عدا اسم الفعل) عاملان فيما يليهما معمولان لما يسبقهما من العوامل.⁽¹⁵⁾

المعمول بالتبعية: هو ما يؤثر فيه العامل بواسطة متبوعة، كالنعت والعطف والتوكيد والبدل فإنها ترفع أو تنصب أو تجر أو تجزم، لأنها تابعة لمرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، والعامل فيها هو العامل في متبوعها الذي يتقدمها.

العمل: ويسمي الإعراب، وأيضاً هو الأثر الحاصل بتأثير العامل من رفع أو نصب أو جزم أو جر، أما اسم الفعل فهو عامل لا معمول، وأسماء الأصوات فهي ليست عاملة ولا معمولة ولا محل لها من الأعراب.⁽¹⁶⁾

أنواع العامل:

للعامل أنواع عديدة منها:

أ/ العامل الأصلي: وهو الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وإلا فسد المعنى المقصود من الجملة، ومن أمثله: حروف المضارع، أدوات النصب، أدوات الجزم، بعض حروف الجر.

ب/ العامل الشبيه بالزائد: وهو الذي يؤدي معنى جديداً لا يمكن الاستغناء عنه كبعض حروف الجر.

ج/ العامل الزائد: وهو الذي يمكن الاستغناء عنه من غير أن يترتب في الأغلب علي حذفه فساد في المعنى المقصود كبعض حروف الجر (كالباء - من) وهي حروف الجر التي تأتي زائدة بشروطها، لأن الباء دخلت علي شيء لو لم تدخل عليه لم يخل المعنى، ولم يحتج إليها وكان نصباً نحو قوله تعالى: (ومن الناس من يقول

إنما بالله وما هم بمؤمنين⁽¹⁷⁾ وكذلك قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامه اللفظ للفظ أو باهتمام المعني علي اللفظ. العوامل اللفظية: وهي الأغلب ومن أمثلتها: الفعل والصفات المشتقة والأدوات العاملة. العوامل المعنوية: من أمثلتها: الابتداء، التجرد من الناصب والجازم أو الوقوع موقع الاسم في رفع الفعل المضارع والخلاف، وقال الكوفيون في نصب الظرف، ونصب المضارع بعد (أو) و(الفاء) و(الواو) في الأجوبة.

نماذج من العوامل: فالنماذج كثيرة ولكن نتناول قدر متواضع بغرض التوضيح وهي: عامل الرفع في المبتدأ: ذهب الكوفيون بأن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما (يترافعان) وذهب البصريون إلي أن المبتدأ يرتفع بالابتداء. عامل الرفع في الفاعل: يرى بعضهم أن عامل رفع الفاعل معنوي، فالفاعلية هي الشق الثاني للإسناد كما شبه نائب الفاعل في ذلك الفاعل عند سيبويه، ففكرة لإسناد هي التي تتمثل في الفاعل ونائب الفاعل وهي التي جعلته مرفوعاً. عامل المفعول به: في عامل نصبه عند النحاة ثلاثة أقوال: أحدها: للبصرين: أن العامل هو الفعل لإقتضاءه إياه. ثانيها: لبعض الكوفيين: أن العامل هو الفاعل وحده لأنه مؤثر فيه. ثالثها: للفراء: قال: أن العامل هو الفعل والفاعل جميعاً، لأن الفاعل جزء من المؤثر، وجزء المؤثر مؤثر يرى جمهور البصرين ومن شايعهم في الموضوع أن العامل في المفعول النصب، وهو الفعل أو شبهه.

عامل المنادى: اختلفوا في العامل فيه فذهب سيبويه وجمهور البصرين إلي أنه منصوب بفعل واجب الاضمار ومنهم من زعم أن (ياء) وأخواتها أسماء أفعال. (18) رأي الباحث: كل جملة وقع إعرابها بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، لم يكن ذلك إلا بعامل حسب وجهة نظر المؤيدين للعامل، وإن هذه الملاحظات تظهر لفظياً وأحياناً معنوياً فينتهي العامل اللفظي والعامل المعنوي حسب ما جاء به النص واقتضته الحالة الإعرابية.

ما جلبته نظرية العامل:

إن موضوع نظرية العامل، من أشد الموضوعات التي طالها النقد والانكار ولا سيما في العصر الحديث، ولقد دارت مأخذ كثيرة، فالناقدون الذين اعترضوا علي منهج النحاة القدامة في التعامل مع فكرة العامل وحول المغالاة في موضوع العامل، وإعطائه القداسة الهائلة التي لم يكن بقدرها، ورأي فريق من الناقدون إن اعتماد الفكر النحوي علي نظام العوامل في ضبط العربية أدى إلي:

1. رفض بعض الأساليب المنقولة عن عرب يتكلمون الفصحى بالسليقة وتخطئتهم.
2. مراعاة التناسق الداخلي لنظام العوامل: أدى إلي تشريع أساليب لم تسمع من العرب خاصة في باب التنازع والاشتغال.
3. تخيل عناصر لغوية غير موجودة في اللفظ: مثل القول بالتقدير الذي يلجؤون إليه

لتصحيح رأي قالوا به، والتقدير أمر غير واقعي، وهو افتراض وجود شيء غير موجود أصلاً.⁽¹⁹⁾

4. بعض مظاهر التأويل:

قضايا التأويل والحذف والزيادة: لجأ النحاة لها لعلاج ما أحسوا به من قصور القواعد النحوية المنظمة، لظاهرة التعريف الإعرابي، عن الواقع اللغوي، إلى الحذف والتقدير بل لجأ بعضهم إلي القول بوجود زيادة في الصيغ والتراكيب، هذه القضايا جردت النص من خصائصه وأغفلت مقوماته.

قضايا التقديم والتأخير: هذه من القضايا الفكرية التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب، وقد ذهب بعضهم إلى أن النحاة جعلوا من القاعدة محطة ارتكاز بما تفرضه من نظام بين أجزاء التركيب في تصور خاص.

5. كثرة الافتراضات والتناقض: هاتان القضيتان من أخطر القضايا التي جلبها العامل، إذ الأمر فيها أكثر من غيرهما بالنسبة لما جلبه العامل، فكثرة الافتراضات توصلنا لخطورة الافتراض والوقوع في المحذور الذي يمكن للنحوي أن يتصوره، ويقول الدكتور علي أبو المكارم: أن تحليل التصور النحوي للعلاقة بين الظاهرة اللغوية والحكم النحوي، المتقن لهذه الظاهرة يستلزم بالضرورة دراسة أطراف هذا التصور، دون الانزلاق إلى خطر الافتراض.

6. توسع الخلاف النحوي: إن اختلاف أهل العلم سنة كونية حميدة، وسيمة محمودة، واختلاف العلماء في شتى العلوم موجود وظاهر لا ينكره ناكر، وعلم النحو ليس علماً مستقلاً عن العلوم الأخرى، فحاله حال غيره من العلوم.

7. حتمية نظرية العامل: يقول أبو المكارم: أحاط النحاة فكرة العامل، بكم مهول من القداسة وجعلوها نظرية تطبيقية حتمية ليس لنا فيها نظر أو أخذ، وبهذا عطلوا الترجيح والاقتراح، ففي التفسير الدلالي الذي يقدمه النحاة لظاهرة التصرف الإعرابي أن تغيير الحركات إنما يرتبط بما يقصد بها من معني، وبناءً على ذلك فرض النحاة المؤثر والمتأثر والأثر أي الحركات المتغيرة ويقتضي هذا القصور، أصدر النحاة عدد من الأحكام العامة أهمها حتمية وجود الأطراف الثلاثة معاً غير أن هناك صيغة تتغير حركتها دون أن يكون وراءها عامل أحدث هذا التغيير، مما أضطر النحاة إلى اصطناع التحويل.⁽²⁰⁾

رأي الباحث: إن نظرية العامل من أكثر النظريات العربية التي شابها النقد الشديد اللاذع، حيث إنها وجدت اعتراض قاسي، فإن منتقديها نسبوا إليها بعض العراقيل والتعسيرات والصعوبات، وجعلوها من معوقات تعلم النحو العربي، فأنا لا أوافق هؤلاء، وقناعتي لكل نظرية مفسدة وعقبات قد تتولد منها أو عنها، إلا أن نظرية العامل أطرت النحو العربي، وجعلت له قواعد مطردة وراسخة يمكن الاعتماد عليها، ولكن للناقدين الحق في أن يدلوا برأيهم وهم أحراراً.

تولد العامل من العلة النحوية:

إن العلة النحوية قد لازمت النحو منذ نشأته، وإن الاقتناع بها كان يزداد شيئاً فشيئاً، فكل قاعدة نحوية لا بد لها من علة، وقد تساءلوا في بداية الأمر (لم رَفَع زيدٌ) في قولنا: قام زيدٌ، ولم نصب في قولنا: ضربَ عبدُالله زيداً؟ ولمَ جر في قولنا، هذا غلامٌ زيدٍ، ثم التمسوا لذلك كله علة، فقالوا: رفع زيدٌ في قولنا قامَ زيدٌ لأنه فاعل، ونصب زيداً في قولنا: ضربَ عبدُالله زيداً لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل، وجر زيدٍ في قولنا: هذا غلامٌ زيدٍ لأنه مضاف إليه، ثم فكروا في الحالات الإعرابية، الرفع والنصب والجر والجزم فالحركات الإعرابية الدالة عليها، الضمة والفتحة والكسرة، وتساءلوا ما الذي أوجدها؟ وهل يعقل أن توجد نفسها بنفسها؟ وكانوا قد تأثروا بعلم الكلام فلا حدث إلا يحدث ولا أثر إلا مؤثر.⁽²¹⁾

التعليل والعوامل: أهتم ابن جني في كتابه الخصائص بالعلة النحوية اهتماماً بالغاً، وفتح لها أبواباً عديدة منها:

باب في تخصيص العلة، باب في تعارض العلة، وباب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح، وباب في أدراج العلة واختصارها، وباب في دور الاعلال، وقد فتح باب رد فيه على من أفسد علة النحويين، وأتهمه بالضعف في نفسه بالهوس واللغو، وقد قسم ابن جني العلة إلى قسمين على أساس حاجة الطبع لها، وعدم الحاجة قال: إن علة النحويين على ضربين: أحدهما: واجب لا بد منه، لأن لا نفس ولا تطبيق في معناه غيره.

ثانيهما: ما يمكن تحمله إلا أنه علي تجشم واستكراه له، وقد خصص باباً لتوضيح الفرق بين العلتين اللتين سوى أحدهما الموجبة، والثانية الموجزة، وقد أنكر تقسيم الزجاجي وابن السراج لها، إلي علة أول وثوان وثوالت، ذاهباً إلي أن العلة الأخيرة تتميم للعلل الأولى وليس هناك للعلة ولا علة لعلة العلة، قال: في باب العلة وعلة العلة، ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا، ومثل عنه برفع الفاعل قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: أرتفع لفعله فإذا قيل: ولما صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن علة العلة، وهذا موضوع ينبغي أن تعلم فيه أن هذا الذي سماه علة العلة، إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة، فهو لا يتصرف إذن إلا بعلة واحدة، لا علة لها من بعد، فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة.

ألا ترى أن السواد الذي هو علة التسويد لما يحمله، إنما صار كذلك لنفسه، لا لأن جاعلاً جعله على هذه القضية، أما بالنسبة للعوامل فقد ألفها جميعاً وجعل الأثر كله للمتكلم وحده⁽²²⁾ رأي الباحث: البحث عن العلة هو ربط الأسباب بالمسببات والحوادث بالمحدث، باعتبارها من سنن الكون لم يكن أمراً عبثياً ولا صدفة، فالعلة تؤكد حقيقة العامل وتقرب المسافة لمن تدبر في الأمر.

نظرية العامل بين المعارضة والتأييد:

إن النحاة الأوائل اهتموا إلي نظرية العامل وأثبتوها في النحو العربي، فبعد اكتشاف الخليل بن أحمد الفراهيدي للعامل، وتأسيس سيبويه للنظرية جاء من النحاة بعدهم، ومنهم من قال

بنظرية العامل وعمل علي اثباتها، والاحتجاج القولي والقياسي الدقيق متأثراً في ذلك بالمنطق وتقليل المسائل النحوية، وهناك العديد من النحاة من أكدوا وجود العامل وأكملوا ما جاء به الخليل وسيبويه ومنهم:

1. ابن السراج: من نحاة البصرة الذين قالوا بوجود العامل في النحو العربي، الذي أكد علي ذلك من خلال آراءه المتعددة في العوامل، منها قوله: إن العامل من الحروف يجب أن يكون مختصاً بدخوله عليه من أجل عمله فيه، أي أن الحروف العاملة يجب أن تكون مختصة، حيث هناك حروف مختصة بالأفعال وحروف مختصة بالأسماء، وأكد علي قوة الفعل في العمل حيث قال: وأعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حدوث عنه مثل: قام زيدٌ. وضرب زيدٌ، أما الاسم عنده فعمله ضعيف، بحيث لا يعمل إلا في اسم بقوله: وأعلم إن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف، بل هو المُعْرَض للعوامل من الأفعال والحروف.
2. المبرد: فهو يأكد بأنه لا وجود لحركة إعرابية إلا وكان سببها العامل، ويرى أن العامل قد يكون عاملاً ويكون معمولاً، وقال ذلك: (الإعراب لا يكون إلا بعامل) فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزم كأن تجعل للعوامل عوامل، وكذلك للعوامل عوامل إلي ما لا نهاية.
3. الزجاجي: من أعلام البصرة أهتم بالتعليل، سواء في المسائل النظرية أو العلمية، كما قال بوجود العامل في النحو العربي والاسم والحرف، وعن أيهم أسبق في المرتبة والقدم عند البصريين والكوفيين، لقد أجمعوا أن العامل قبل المعمول فيه، كما أن الفاعل قبل ما فعله، كما أن المحدث سابقاً لحدثه.
4. عبدالقاهر الجرجاني: قال إن العوامل ثلاثة: أحدها: أن يكون من الأفعال، ثانيها: أن يكون من الحروف، ثالثها: أن يكون من الأسماء، ثم قسم العوامل إلي مائة عامل، عاملان معنويان، وثمانية وتسعون لفظياً، منها واحد وتسعون عاملاً سماعياً وسبعة عامل قياسي.
5. قطرب: هو من تلاميذ سيبويه ثار علي آراءه وأفكاره وخاصة فيما يتعلق بمسألة العامل، إذ يرى إنه لا قيمة للعمل (الإعراب) إذ يقول: أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقوف يلزمه السكون للوقف والوصل وكان يبطؤون عند الادراج، فلما وصلوا أمكنهم التحريك معاقباً للإسكان يعتدل الكلام.
6. ابن جني: من العلماء الذين لم يكن رفضهم كلياً لنظرية العامل، حيث عارض فكرة العامل اللفظي والمعنوي عند سيبويه والنحاة بعده، وأراد استبدال هذا العامل بعامل غيره وهو المتكلم.
7. ابن مضاء القرطبي: أقام ثورة علي نظرية العامل تحت شعار التقليد واطلاق الحريات للفكر، وتخليص النحو من تكليف التقديرات والتأويلات التي ألقوها النحاة، وأراد من خلالها هدم النظرية هدماً كلياً من خلال كتابه (الرد علي النحاة). (23)

8. إبراهيم مصطفي: هو أيضاً من المحدثين، وقد تأثر بابن مضاء القرطبي ويلتقي معه بثورته على العامل، ويدعو للقضاء عليها فيقول: (لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو ولا سحر لعقول النحاة، ومن استمسك بها فسوف يحس ما فيها من تهافت وهلهلة...) وتخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يُسعى إليه.
9. تمام حسان: استبعد نظرية العامل، ووصفها بالقصور في تحديد المعاني، ورأي أن الأخذ بها ما هو إلا تقليد للسلف على علاته، وانتقدها بشدة. (24) رأي الباحث: إن نظرية العامل وضعت النحاة في موقف تحدي، فريق أيدها أمثال السراج والمبرد والزجاجي والجرجاني وناصروا القائمين على أمرها، مبرهنين على وجودها، وفريق عارضهم أمثال ابن مضاء القرطبي وقطرب وإبراهيم مصطفي وتمام حسان، فقد وصفوها بأنها من التقليد وعمل السلف الغير صالح، ولكل منهم رأيه، إلا إنني أشاطر فريق المؤيدين لما أراه من صدق القول والقرب إلي الحقيقة.
10. عبدالوارث مبروك: هو من الراضين للنظرية وقام بدعوى الاصلاح والتيسير في كتابه (إحياء النحو) كان نقلاً عن كتاب اصلاح النحو، وله أهداف منها المحاولة أن يرفع عن المتعلمين عبء هذا النحو وإبدالهم أصولاً سهلة ويسيرة تقربهم من العربية، وتهديهم إلي أسير الطرق وإلي الفقه بأساليبها، وقد عمد هذا الكتاب علي نحو الأسماء فقط، إن المحور الرئيسي لكتابه هو أن علامات الإعراب دوالاً علي معاني في تأليف الجملة، وربط الكلمة، وليست كما زعم النحاة. حيث قال إن سر فشل النحاة هو أنهم أخطؤوا في فهم النحو ووظيفته إذ قصروا مباحثه على الحروف الأخيرة، بل علي خاصة من خواصه وهي الاعراب والبناء، وهذا الخطأ قادهم إلي خطأ أكبر منه كان جنابة علي النحو كله، إذ ضيقوا حدوده، وسلكوا به طرقاً منحرفة قادت إلي غاية قاصرة، وضيعوا الكثير من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة، وكان ذلك خصماً علي النحو وتأثيراً عليه. (25)
11. أبي جعفر النحاس: كما ظهر العديد من الكُتاب والبحث في الكتب الداعية للإصلاح والتيسير فكتب كتاب(التفاحة) دقيماً صحيحاً وأضح العبارة، كما اشتمل علي القواعد الأساسية التي يجري عليها الكلام في العربية، وهي النتيجة التي حققها كوركيس عواد ونشرها، يقع هذا الكتاب في خمسة عشرة جزءاً كلها تتناول موضوعات نحوية خالصة، تتصل بقواعد التراكيب، ويحتوي علي واحد وثلاثين فعلاً، يبدأ فيه المؤلف بباب أقسام العربية، ويقصد بها أقسام الكلام(26) ثم باب الإعراب وباب رفع الأثنين والجمع وباب أقسام الفعل، وباب الفاعل والمفعول، وباب حروف الخفض وباب الحروف الناصبة للأسماء ورفع الاخبار وباب الحروف الناصبة للأفعال وتستخدم المصطلحات البصرية والكوفية علي السواء(27) فهو يستخدم مصطلح الخفض للدلالة

- علي الجبر، والنعت للدلالة علي الصفة، والتفسير للدلالة علي التمييز، ولا يخلوا الكتاب من الخلافات النحوية لكنه يعتمد بصورة واضحة علي القواعد المطردة. ويلاحظ أن المؤلف قد اتبع المنهج الوصفي في تقسيمه الكلام، ويدلل علي ذلك بصنيعه في باب حروف الخفض، حيث عدّ من هذه الحروف كثير من الكلمات التي أعتبرها النحاة ظروفاً مثل: أسفل وخلف وأمام وراء وفوق وتحت و وسط، لأنه نظر إلي وظيفة الكلمة في الجملة فوجودها لا يختلف في (علي) عنها في (فوق)⁽²⁸⁾ فاعتبرها ذات وظيفة واحدة لا فرق بينها، ومثل قوله ما قاله ابن مضاء القرطبي، وهو ما دل علي فساد هذه النظرية. رأي الباحث: بهذا النقد قد تم القول وتؤكد لديهم عدم صلاحية نظرية العامل بكاملها وهنا يصبح الباب مشروعاً للحديث عن مسوغات هدم النظرية والتخلص منها إلا أن لكل كاتباً راية في تحقيق غرضه وعبر كل الوسائل المتاحة له.
12. الزجاجي: كذلك من الكُتاب الذين أصدروا الكتب حيث أنه نادي بالإصلاح والتيسير في كتابه (الجمل) نقلاً عن كتاب علم اللغة البنيوي، يقع الكتاب في حوالي ثلاثة وثمانين وثلاثمائة صفحة، تضم أبواباً في النحو والصرف والأصوات والأسلوب، تجمع بين الجمال والتيسير، والهدف التعليمي واضح فيه، لأنه يخلو من الاختلاف وتشعب الفروع في الاسم عنده مثلاً، ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض، كالرجل والفرس وزيد⁽²⁹⁾ والفعل عنده ما دل علي حدث وزمان ماضي أو مستقبل نحو قام يقوم وقعد يقعد، والمصدر هو اسم الفعل والفعل مشتقاً منه نحو: قام قياماً وقعد قعوداً. والحرف ما دل علي معين في غيره مثل: إلي، في، ثم، وفي باب الأفعال يقول الأفعال ثلاثة فعل ماضي وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم، فالماضي ما حسن فيه أمس وهو مبني علي الفتح، والمستقبل ما حسن فيه غد وكان في أوله أحد الزوائد الأربع الياء، والتاء، النون، الألف، أقوم، يقوم، وهو مرفوع وهي شاملة لأنواع الفعل ماضي ومضارع وأمر.⁽³⁰⁾
13. يعقوب عبدالنبي: أيضاً هو من الذين حاولوا ودعوا للإصلاح والتيسير حيث كتب (النحو الجديد) نقلاً عن كتاب إصلاح النحو لعبد الوارث مبروك قال: فيه مركزاً علي تيسير النحو، فأشار فيه إلي الذين سبقوه في هذه الفكرة، فهذه المحاولة هي أنضج محاولات الطور وأقربها منهجاً ومضموناً إلي مستوي المحاولات التجديدية القائمة علي المنهج اللغوي الحديث، تتألف المحاولة من قسم نظري وهو اصلاح النحو عُرف فيها آراءه ومقترحاته الجديدة لإصلاح النحو مدعومة بالأدلة العقلية واللغوية، وقسم تطبيقي قدم فيه المؤلف قواعد النحو مركزة، وفي منهج أشبه بمنهج الكتب المدرسية⁽³¹⁾ علي أساس المبادئ والنظريات التي أمن بها طريقاً للإصلاح وسماه (النحو الجديد) وفي رأيه ما قدمه في هذه المحاولة نحواً جديداً علي اللغة العربية يختلف عما ألفه الناس يدور حول سليقة العربي وينحو نحوها في القياس والإعراب والبناء والتصديق ويهدم

أكثر ما بناه النحاة من قواعد فطرية قامضة وما بؤبوا من أبواب فاسدة الأساس، ويُخَلِّص النحو العربي من العلوم التي أقحمت فيه إقحاماً كعلوم البلاغة والمنطق والفلسفة والدين، ولكنه قد ألزم نفسه في هذا النحو الجديد ألا يخل بأي أصل من أصول العربية ولا فرع من فروعها المطردة، إذ يرى أنه لا ينبغي أن يزيد عمل النحو عن تسجيل اللغة والتعبير عنها بأبواباً تلائمها وتسايروها، كما يجب أن يتم إصلاح النحو من داخل النحو نفسه، ومن قواعد أصوله فلا إختراع ولا ابتداء بما يخالف تراكيب اللغة.⁽³²⁾ رأي الباحث: أن العامل هو الرابط الخفي الذي يحرك الساكن ويُسكن المتحرك ودونه تقف العملية الإعرابية ساكنة غير فاعله، حيث إنه لم يكن مخالفاً للعملية الإعرابية، بل هو البرهان والدليل القطعي لها، ليس كما يروونه نقاد النظرية وقولهم أن العامل أعطوه أكبر من حجمه وأكثر مما ينسب إليه وجعلوه يعمل وإنما يعمل المتكلم هي درجة من الرفض ولون من ألوان عدم الرضى النفسي وطرح من الأطروحات الراضية.

14. شوقي ضيف: أيضاً هو من الجماعة الراضية إلي نظرية العامل وكان له كتاب الإصلاح وتيسير النحو يسمى (تجديد النحو العربي) لقد كان لشوقي دعوة ورأي عن حاجة النحو العربي إلي تصنيف جديد، وبناءً علي نظرية ابن مضاء القرطبي عندما قام بنشر كتابه الرد علي النحاة لأول مرة، حيث قدم المبادئ والأصول التي ينبغي إعادة تصنيف النحو العربي علي أساسها وهي عنده تتمثل في أمرين ذات أبعاد:

أ/ إلغاء نظرية العامل، ب/ منح التأويل والتقدير وقد اعتمد في إعادة التصنيف والتنسيق، علي الأسس التالية حتي يكون النحو متسقاً مع الحقيقة العلمية التي تهدف إليها :

إلغاء الإعراب التقديري في المفردات مقصورة منقوصة ومضافة إلي ياء المتكلم.
عدم إعراب أي كلمة لا يؤدي إعرابها إلي فائدة صحة نطقها وإيضاحها بوضع أفضل وأجمل.

وضع تعريفات وضوابط دقيقة لإعراب المفعول المطلق والمفعول معه والحال.
زيادة إضافات لأبواب ضرورية بجانب إضافات فرعية.

15. أمين الخولي: وهو أيضاً أنكر النظرية وأضاف نفسه إلي الجماعة الراضية للنظرية حيث ألف كتاب لإصلاح النحو وسماه (هذا النحو) نقلاً عن كتاب إصلاح النحو، تأليف عبدالوارث مبروك، وصف الكتاب حُطته بالمعتدلة، تقيم نظرها في مسألة النحو ما ينكشف لها من تقدير لأصوله البعيدة، التي أقام النحاة عليها بناء قواعد وقد اتخذ منهجاً من الإصلاح الفقهي في العصر الحاضر دليلاً لإصلاح نحوي، نظراً لما بين النحو والفقہ كجلمين، من تقارب في بعض الأصول، وفي أسلوب الدراسة، والنحاة الاوائل قد ربطوا أصولهم النحوية بأصول الفقہ، بل حملوها عليها والفقہ نفسه

اعتمد علي النحو في شرح بعض المفردات ومعالجة بعض الصياغات اللغوية عبر النحو والدلالات ذات المعاني المتعددة والتجديد وإعادة الصياغة ومن الأسس التي بني عليها منهجه في الاصلاح:

أ. ملاحظة التيسير والرفق بالدارس حتى لا ينفرد ولا يستصعب العملية التعليمية.
ب. جمع كلما يوجد من المذاهب النحوية حيثما وجد، والتوسع في فهمه دون الوقوف في ظاهرة.

ج. تسخير ما يوافق حاجة الأمة ويساير زوقها وريقيها الاجتماعي علي ضوء التجارب.
د. عدم التقييد بمذهب نحوي واحد في مسألة بعينها، وعدم التقييد بالأفصح أو الأرجح.

(33)

رأي الباحث: إني أشاطر أمين الخولي رأيه ضرورة المرونة وعدم التقييد بمذهب واحد، مما يجعل بعض التراكيب في وضع معقد علي المتلقي ومنها العوامل اللفظية والسماعية ومنها العوامل المعنوية ومنها العوامل اللفظية القياسية، فإن المتلقي يطمح أن يجد المادة مستساقه لديه ولكافة الدارسين معه وهنا ومما جرى من سجال بين الرافضين والمؤيديين للعامل نستنتج منه الكثير الذي يستوجب الوقفة، إن العامل هو الأمر الجلل الذي شق صف النحاة إلي فريقين: فريق صنعه وأيده وتمسك به، وفريق عارضه وأصر علي إلغائه فصنعه يرون ضرورة وضع أساس قويم وحصن متين وقواعد راسخة لمن أراد أن يدرس النحو ونظرياته، ويكون منهجاً للدارسين خوفاً من الانزلاق نحو الهاوية بسبب عدم وجود قاعدة متينة يتفق عليها تجمع الكُل وترشده دون رغب عليه وتبعده عن الهفوات والأخطاء النحوية، فالعامل والمعمول والعمل باتت سياج وقالباً وميزاناً تقاس عليه الجمل حسب نظرهم، ولذلك أرى في الأمر نظرة عاقل، ورؤية فاهم، وخطوة واعظ، هنا أضم صوتي إليهم وأقول النظرية الخليلية رغم ما قيل فيها فهي طوق النحاة لدى الذين يسعون إلي الخوض في بحر العربية ولم نجد للرافضين بديلاً يقدمون غير التيسير والاصلاح بالقول، فلا يوجد لديهم ما يقدمونه، فنحن متمسكون إلي حين يأتي البديل الناجع.

العامل النحوي للفعل:

كل فعل له مُحدث، ويجب أن يكون له مُحدث عليه، ومحدث فيه زماناً أو مكاناً، ومُحدث من أجله، ومحدث معه، وحديث، والمحدث كما ذكرنا مرفوعاً دائماً أو في محل رفع، أما المحدثات فكلها منصوبات إن لم تسبق بحرف جر ظاهراً أو مقدراً غير منزوع أو مسقط، كل الأفعال ويجوز إن تركب في الجملة، مع أحد ما سبق، سواء أفادت ذلك التركيب أو الابتداء بلاواسطة أم بواسطة حرف جر، ولم يعرض النحاة أقساماً للفعل أثناء ارتباطه بما سبق، إلا فيما إذا كان سنداً إلي الفاعل أو المفعول، وما إذا كان متعدياً إلي المفعول به (المحدث عليه) بواسطة أم بدون واسطة. والفعل من حيث الجانب الأخير (التعدي إلي المفعول به) ينقسم إلي قسمين عند النحاة لازم ومتعدي، لكن بوجه عام إن لكل فعل لا بد له من محدث عليه، أي: مفعول به، والأفعال تنقسم إلي قسمين من حيث ارتباطها بمفعولها، ويحدد كل قسم علاقة الفعل بالمفعول، فإذا كانت هذه العلاقة

يمكن أن تتعدد فإن الفعل يلزمه حرف جر يصل به إلى مفعوله، ليحدد الجهة المقصودة من جهاته المتعددة. وإذا كانت هذه العلاقة واحدة أي غير متعددة، فإن الفعل يصل إلى مفعوله بلا واسطة، ولذلك فإن الفعل ينقسم من حيث علاقته المعنوية بفعله إلى قسمين جعلها النحاة اللازم والمتعدي، والضابط للزوم والتعدي، وهو عدم نصب الفعل لمفعول به، أو نصبه له، أقصد به أثر الفعل إعرابياً فيما يليه من أسماء.⁽³⁴⁾

العوامل الداخلة علي المبتدأ والخبر:

هي ثلاثة أشياء منها: كان وأخواتها، وأن وأخواتها، وظن وأخواتها، فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، كان- أمس- أصبح- أضحى- ظل- بات- صار- ليس- ما ذال- ما دام- ما فتئ- ما انفك- ما برح، وما تصرف منها نحو: كان ويكون وكن وأصبح ويصبح وهكذا، أما (إن) وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي إن وأن ولكن وكان وليت ولعل، أما(ظن) وأخواتها فإنها تنصب المبتدأ والخبر علي إنيهما مفعولان لها، وهي ظن، وحسب، خال، زعم وغيرها.⁽³⁵⁾ من الأفعال ما أضمر عامله جوازاً أو وجوباً:

أ. ما أضمر عامله جوازاً: قد يضمّر جوازاً إذا دل عليه دليل، مقالي أو حالي، فالأول: نحو قوله تعالى: (قالوا خيراً)⁽³⁶⁾ التقدير أي أنزل ربنا خيراً، والثاني: قولك لمن تأهب للسفر: (مكه) بإضمار (تريد) ولمن سد مسدهما (القرطاس) بإضمار تصيب.
ب. ما يضمّر عامله وجوباً في مواضع: منها باب الاشتغال: وحقيقته أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح العمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضمير أو ملابسة، إشتغال الفعل بضمير السابق: نحو: زيداً ضربته، وقوله تعالى: (وكل إنسان إلزمناه)⁽³⁷⁾ إشتغال الوصف: نحو: زيد أنا صاربه الآن أو غداً، اشتغال العامل بملابس ضمير السابق نحو: زيداً ضربتُ وغلماهُ، ونحو: زيداً أنا ضاربٌ غلماهُ الآن أو غداً، فالنصب في ذلك ما أشبهه بعامل مضمّر وجوباً وتقديره: ضربتُ زيداً ضربته، وألزمنا كل إنسان ألزمناه.⁽³⁸⁾

العامل في الصفة: ذهب جماعة من النحاة وعلي رأسهم سيبويه إلى أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، وإن السبب إجراء الصفة مع الموصوف، هو كون الصفة من تمام الموصوف وإنيهما كالاسم الواحد ولذلك حيث مُنِع أن يجمع وصفين لأسمين إذا اتفق إعرابهما واختلف عاملهما نحو: جاء زيدٌ، وهذا عمروُ العاقلان، وذهب الأخفش ومن تابعه، أن العامل في الوصف معنوي، هو كونه صفة لمرفوع أو جب له الرفع وهو كونه صفة لمنصوب أو جب له النصب وهو كونه صفة لمجرور أو جب له الجر، أي أن الوصف يجري علي ما قبله وليس معه لفظ عمل فيه، إنما يعمل فيه أنه صفة كما أن المبتدأ يرفعه الابتداء وتبعية الصفة للموصوف المرفوع رفعتها، وتبعية الصفة للموصوف المنصوب نصبتها وكذلك للمجرور جرتها، فالفعل العامل في الموضوع لا يعمل في صفته، إذ صفته لازمة لموصوف قبل وجود الفعل العامل بعده.⁽³⁹⁾

حذف عامل المفعول به سماعاً: هناك أقوال أثرت عن العرب، وسمعت منهم، ولا تستعمل الآن، ولكنها تفييد اللغويين والأدباء في القياس عليها، واستحدثت أساليب جديدة علي غرارها، وهي أما مثل شائع بين العرب، وأما قول يجر مجرى المثل ويحذف العامل وجوباً فيها جميعاً، فمن أمثالهم: الكلابُ علي البقر، أي أرسل الكلاب علي البقر، ومنها: كل شيء ولا شتيمة حُر، أي: كل شيء ولا تأت شتيمة حُر، ومنها: كليهما وتمرأ، أي أريد كليهما وأريد تمرأ، ومنها: أمر مبكياتك ولا أمر مضحكاتك، ومنها: ألزمني وأهلك والليل أي أذكر أهلك وبعدهم عنك وأحذر الليل وظلمته، وكذلك منها: هذا ولا زعامتك، أي هذا هو الحق ولا أتوهم زعامتك، وقد يستعمل الشعراء هذه الأمثال كما قد تكون هي نفسها أو قطعاً من بيت شعر.⁽⁴⁰⁾

الخاتمة:

إن النظرية الخليلية قد فرقت العلماء إلي جماعات ومجموعات بين المعارضة والتأييد، فرأيت أن أجعلها مدار بحثي، متناولاً فيها نسبة النظرية إلي الخليل أحمد الفراهيدي، معرفاً العامل لغة واصطلاحاً وكذلك تعريف العامل، وحقيقته، متناولاً بنيتة، مستلهماً أصوله ثم عاكف علي فلسفته متأملاً في مسوغات نظرية العامل، مفهوم العامل والمعمول والعمل، ثم أقسام العامل وضروب المعمول وما جلبته نظرية العامل من متاعب مستعرضاً تولد العامل من العلل النحوية وأخيراً (نظرية العامل بين المعارضة والتأييد) وهو عنوان البحث فكان البحث مبتدراً بمقدمة ومختوماً بخاتمة.

النتائج:

نظرية العامل أكبر بكثير مما جاء في تحديد ابن مضاء وإبراهيم مصطفى وتمام حسان وغيرهم من المحدثين، فهي ضابطة للغة علي سعتها وشمولها. نقد نظرية العامل ووصفها بأنها جلبت العوائق والمشكلات كالحذف والتقدير، فيه شئ من التحامل والمبالغة ومجافاة الحقيقة، فالتركيب اللغوي للعربية متضمناً لهذه الوجوه، وهذه من مميزات العربية وخصائصها وهو يشمل حتى نصوص الذكر الحكيم. دعوة ابن مضاء وأصحابه لإلغاء العامل لم تكن ذات منهج رصين، فهو تعامل مع النحاة علي ظاهر قولهم، ولذلك لم يكتب لدعوته النجاح، وظلت نظرية العامل هي المآل والمناص والملاذ والمبني الحصين لطلاب النحو العربي. كانت نظريات وافتراسات المحدثين ومحاولاتهم قاصرة غير واضحة ولم تقدم تفسيرات متكاملة لقضية الإعراب، ولم تبلغ الغاية بأن تكون بديلة لنظرية العامل، مما شابها القصور والافتقار للموضوعية، وجانبها الصواب.

دواعي إلغاء العامل لم تتضح عند ابن مضاء والمحدثين، وأسباب الرفض لم تكن قوية، وإن كانت في الأول المطالبة بالتخفيف وعدم التفسير للدارسين، وهذا لا يرقني إلي درجة المطالبة بالإلغاء، فقيل العلم محفوف بالمصاعب والمتاعب وشاهدنا كيف جمع الألوان النحو، وكم غنيمة نفذت في ذلك، فالمطالبة بالتيسير أمراً منافياً لما تتخيله العقول في سبيل العلم، وليس من مطلوبات

المجتهد، وإلا لم يكن هناك مثابراً ولا مرابطاً ولا مجتهداً، وسيكون الكل عالماً متعلماً بالسهولة والتراخي، وهذا مخالفاً لنسق الحياة وسنة الكون وليس من صفات الراشدين ولا مطلب الراشد ومبتغاه.

نظرية العامل كانت الدعامة الأساسية التي قام عليها النحو العربي، وهي تساعد علي الضبط والتحكم والاستقلال اللغوي، وتفسير التغيير الذي يلحق أواخر الكلمات العربية وهي مجموعة من القوانين وقواعد تحكم الإعراب وتُعد من أبرز خصائص اللغة العربية.

التوصيات:

- البحث الدقيق في حقيقة نظرية العامل وحاجة الدارس إليها وخاصة طلاب النحو.
- الاهتمام بنظرية العامل لأنها مفتاح النحو الذي عبره تُفسر معاني القرآن وتُشرح بعض الآيات القرآنية.
- الاهتمام بالنظرية لمن أراد عفة لسانه وقلمه وحفظ مقامه من هفوات اللسان.
- ألهم أجعلها لنا أجراً وللآخرين نفعاً ولطلاب العلم عوناً ومعين بإذن الله.

المصادر والمراجع:

- (1) عبدالكريم جيدور، نظرية العامل النحوي وتعليمية النحو العربي- مفهوم في النظرية الخليلية وتطبيقاته في تعليمية النحو، جامعة قاصدي مرياح ورقلة كلية الآداب واللغات، بحث لنيل الماجستير للعام 2011م ص13.
- (2) أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، معجم المقاييس في اللغة، حققه: شهاب الدين أبو عمر، دار الفكر للطباعة والنشر، ص703.
- (3) خليل بن الملا حسين الأسعدي، الكافية الكبرى في علم النحو، قدم له وراجعته: محمد خليل حجيل تحقيق: إلياس قبلان التركي، دار المصادر بيروت، مكتبة الإرشاد أستانبول، ط2007م، ص33.
- (4) المرجع السابق، ص6.
- (5) محمد الطيب البشير بابكر، نظرية العامل في النحو العربي، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الخامس، عام2018م، ص47، ورقة بحثية جامعة الخرطوم كلية التربية.
- (6) وليد عاطف الانصاري، نظرية العامل عرضاً ونقداً، دار الكتب الثقافية، الأردن، أربد، ط2، 2014م ص49.
- (7) فاطمة محمد أمين عمري، نظرية العامل ودراسة التركيب في النحو العربي، الجامعة الهاشمية، بحث لنيل الماجستير للعام2002م، ص69.
- (8) المرجع السابق، ص73.
- (9) سورة طه الآية63.
- (10) محمد الطيب البشير بابكر، نظرية العامل في النحو العربي، مرجع سابق، ص11.
- (11) المرجع السابق، ص12.
- (12) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2011م، ص137.
- (13) المرجع السابق، ص138.
- (14) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، درا الحديث القاهرة، ط2005م، ص635.
- (15) المرجع السابق، ص636.
- (16) المرجع السابق، ص637.
- (17) سورة البقرة الآية8.
- (18) أبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي، المصباح في النحو، تحقيق: أحمد إسماعيل عبدالكريم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2000م، ص19.
- (19) أحمد سليمان الشمري، العامل النحوي والتصرف الإعرابي، جامعة الكوين: ورقة بحثية لنيل الدكتوراه مجلة دار العلوم، العدد2023، 146م، ص1123.
- (20) المرجع السابق، ص1127.
- (21) وليد عاطف الانصاري، نظرية العامل في النحو العربي، مرجع سابق، ص43.

- (22) محمود حسين محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، دار عمار، (ب.ت)، (ب.د)، ص37.
- (23) د. عيسى أخضري، أ.مسعودة نويجم، أثر نظرية العامل علي النحو العربي، جامعة الجلفة، مجلة التراث العدد26، المجلد الأول، ورقة بحثية، ص14.
- (24) أحمد سليمان الشمري، العامل النحوي والتصريف الإعرابي، مرجع سابق، ص1129.
- (25) عبدالوارث مبروك سعيد، إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، بدون طبعة بدون تاريخ، ص99.
- (26) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، بدون طبعة بدون تاريخ، ص52.
- (27) المرجع السابق، ص54.
- (28) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة النيبوي، مرجع سابق، ص55.
- (29) المرجع السابق، ص56.
- (30) المرجع السابق، ص56.
- (31) عبدالوارث مبروك سعيد، في اصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، مرجع سابق، ص123.
- (32) المرجع السابق، ص124.
- (33) المرجع السابق، ص135.
- (34) إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط2007م، ص108.
- (35) أيمن أمين عبدالغني، الكافي في شرح الأجرومية بين أصالة القديم وبساطة الحديث، راجعه تمام حسان، دار التوفيقية للتراث والطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص12.
- (36) سورة النحل الآية 30.
- (37) سورة الأسراء الآية 13.
- (38) أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2009م، ص242.
- (39) ليث أسعد عبدالحميد، الوصفية في النحو العربي، دار الفيحاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط2006م، ص30.
- (40) محمد خير الحلواني، الواضح في النحو، دار المؤمن للتراث، ط2000م، ص223.